المحاضرة الثانية:

الجملة

عناصر المحاضرة:

1.مقدمة

2. الجملة في الدرس اللغوي اللساني

1.2. الجملة في الدرس اللغوي التراثي:

*** الجملة عند سبويه**

***الجملة عند الومخشري**

2.2. الجملة في الدرس اللغوي الغربي

مقدمة:

لقد كان لعلم اللسانيات الحديث الذي ظهر في نهاية (ق19م) وبداية (ق20) أطروحات فيها جدة واختلاف عما ألفه الناس من أمر اللغة، إذ عدها ظاهرة طبيعية تخضع لما تخضع له الظواهر الطبيعية الأخرى من اختبار علمي عملي، ورأى أن المعاني تنشأ عن العلاقات التي تقوم بين الكلمات، قبل أن تنشأ عن اجتماع معاني الكلمات.

لذلك سعى إلى الكشف عن القوانين التي تحكم هذه العلاقات وتضبطها، وقد طرح هذا الفتح اللساني عدة قضايا لغوية كانت وما تزال مثار نقاش، وأخذ ورد طويلين، ومن ذلك التفريق بين اللغة والكلام، إذ عد دي سوسير اللغة تنظيماً من القواعد الموجودة بالقوة في عقل كل فرد، ونتاجاً جماعياً لقدرة المتكلمين، أما الكلام فهو جزء من اللغة، وعمل فردي متعدد الأشكال متغير.

فكان من نتائج هذا الطرح أن درست اللغة وأهمل الكلام، وكان التركيز منصباً على تحديد بينتها انطلاقاً من دراسة أصغر وحدة فيها وهي الصوت، إلى أكبر وحدة وهي الجملة، وفق منهجية أصرت على عزل هذه الوحدات عن سياقها ، فكان التركيز في مجمله متمحوراً حول الجانب النظري في اللغة فقط، وهو ما أثار حفيظة لسانيي لاحقين (1930م – 1960م)، حينما أصروا على ضرورة توطيد العلاقة بين اللغة استعمال.

1.الجملة في الدرس اللغوي اللساني:

2.1. الجملة في الدرس اللغوي التراثي:

من المعروف أن حاجة العرب إلى قواعد تضبط لغتهم – ومن خلالها الحفاظ على النص القرآني– قد تزايدت مع توسع حدود الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بالأعاجم، فشاع اللحن وجرى على ألسن العجم المستعربين أولاً، ثم على لسان العرب بعد ذلك،

فخاف أولو الأمر أن يتغلغل هذا الداء في أوصال اللغة، فمان لزاماً التفكير في وضع ضوابط تحفظ اللغة وتعيد لها نقاءها وسلامتها التي ولدت مع العربي بالسليقة.

فجاء التقعيد للغة عبر تنظيرات معيارية جعلت حدوداً واضحة لعناصر الكلام، وضوابط لبنية الجملة، وترتيب أركانها على أوجه معلومة، فتبارى النحاة في ذلك ، وكان الاتفاق واقعاً على أن الكلام لا يخرج عن « اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[1]، مع وضع حدود لكل ركن من هذه الأركان الثلاثة، فكان الاسم « ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة»[2]، أما الفعل فهو « ما دل على اقتران حدث بزمان ومن خصائصه صحة دخول "قد" وحرفي الاستقبال والجوازم و لحوق المتصل البارز من الضمائر بتاء التأنيث الساكنة»[3]، كما عرّف الحرف بأنه « ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه، إلاّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى نائبه»[4].

وعلى هذا ظل البحث النحوي لفترة طويلة منشغلاً بالتقعيد للظاهرة اللغوية،ساعياً مرّة للتصنيف،وتارة لتقديم حدود وضوابط دون أن يغفل عند هذا وذاك عن التعليل، والواقع أن اهتمام النحاة خاصة بالتقيعد للظاهرة اللغوية هو من لفت الانتباه إلى فكرة التركيب سواءً من الجانب النحوي أو البلاغي، والذي اصطلح عليه في البحث النحوي بالتركيب أو الجملة أوالكلام، على ما بين هذه المصطلحات من اختلافات تعمقت كثيراً بين النحاة أكثر من غيرهم، غير أنهم أجمعوا كلهم على أن الجملة لا تخرج في تركيبها عن ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، وعلى هذا «فالإسناد هو عملية ذهنية ينجزها

---

[1] سبويه: الكتاب. تح/ عبد السلام هارون ج1.دار الجيل . بيروت.د/ط. د/ت. ص02

[2] الزمخشري: المفصل في علم العربية. مطبعة التقدم. مصر.ط1. 1323هـ. ص 06

[3] المرجع نفسه. ص 234.

[4] المرجع نفسه. ص 283.

المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتم في الذهن الربط بينهما»[5].

إذ عرّف "سبويه"(180هـ) هذين الركنين في باب مستقل بهما في كتابه بأنهما« ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر،ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه،وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، مثل ذلك قولك: يذهب زيد، فلا بد للفعل من الاسم،كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[6].

ولم يخالف " الزمخشري" (538هـ) "سبويه" عندما أكد أن الكلام لا يكون جزءاً واحداً، بل إنما هو مركب من «كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى،وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين، كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد، وانطلق بكر... وتسمى جملة»[7].

وعلى هذا فإن النواة الأولى لأي تركيب لغوي لا يخرج عن هذين الركنين الأساسيين هما: "المسند والمسند إليه"،مع وجود اختلاف بين النحاة حول قضية مدى إفادة هذا التركيب من وحقيقة هذه الإفادة ومن ذلك:

- **الطرف الأول** : وقد جعل الإفادة أساس كل تركيب (الكلام)، ومن ذلك " السيوطي" الذي أكد أن« الكلام يطلق على كل ما يفيد سواءً استخدم لإفادة اللغة في تركيب صوتي أو كتابي،أو لم يستخدمها اكتفاءً بدلالات خارجية،أو الاستدلال من الموقف والمقام»[8].
- **الطرف الثاني:** وتساءل أصحابه عن مدار هذه الإفادة،فيما إن تعلقت بإفادة المخاطب بما يجهل أم لا، وفي اشتراط قصدية المتكلم المسبقة من عدمها، وإن كان أكثر النحاة يجعلون الجملة أعم من الكلام، وعليه فهم يشترطون للكلام أن يكون مفيداً فائدة تامة

---

[5] سناء حميد البياني: قواعد النحو العربي في نظرية النظم. دار وائل للنشر. الأردن. ط1. 2003. ص31

[6] سبويه: الكتاب. ج1. ص 07

[7] الزمخشري: المفصل في علم اللغة.ص 06.

[8] علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.القاهرة. ط1. 2006. ص71.

يحسن السكوت عليها،لأن الجملة أحياناً تكون غير مفيدة على غرار جملة الشرط وجملة جوابها...إلخ، فهذه جمل تجاوزاً فقط.

والواقع أن الدراسة الوصفية التحليلية للظاهرة اللغوية هي أفضت إلى هذا الاتفاق حول أن الجملة تقوم على ركنين أساسيين هما" المسند والمسند إليه"،فهي بذلك لا تخرج عن اسم اسند إلى اسم، واسم اسند إلى فعل، وفعل أسند إلى اسم، وعليه فإن اللغة هي نظام لربط الكلمات بعضها ببعض، ويقوم ذلك النظام اللغوي على ربط الكلمات وفقاً لمقتضيات دلالاتها العقلية.

فليس الغرض من نظم الكلم أن تتوالى ألفاظه في النطق، وإنما أن«تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإن تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ و قفوت بها آثارها، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ،بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها»[9].

وعلى هذا فإن الكلام كما قال "الجرجاني" (471هـ) لا يكون جزءاً واحد، بل لا بد أن يكون من جزأين: مسند ومسند إليه،مؤكداً على أن وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل الاجتماعي فـ« مما يعلم ببداءة المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده»[10]، واضعاً بذلك معياراً – هو أقرب إلى المنطق منه إلى البلاغة– لشرط الإفادة، وهو شرط إفادة السامع خبراً جديداً لا يعلمه.

وقد ضرب لنا مثلاً في ذلك بقول المتكلم (خرج زيد)، فهو لا يريد بقوله هذا أن يعلم السامع بمعنى كلمة (خرج) ولا بمعنى كلمة (زيد) منفردة،لأنه من المفترض أنه على علم مسبق بهذين المعنيين، وإنما الغرض من الكلام إفادته بمعنى التركيب الذي هو في الأصل جاهل به، وهو ما يعرف بالفائدة التي يحصل عليها السامع من الكلام، والتي لا

---

[9] علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي. ص 44.

عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز .تح/محمود محمد شاكر.مطبعة المدني. القاهرة/ دار المدني .جدة.ط3. 2005. ص408. [10]

يمكن أن تتحقق إلاّ عن طرق إدراك تلك الدلالات العقلية التي يشير إليها نظم الكلمات وترتيبها، فيتحقق التواصل على النحو الذي يريده المتكلم مبلغا بذلك مقصده،فـ« معاني الكلم كلها لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين، والأصل والأول وهو الخبر»[11].

2.2. الجملة في الدرس اللغوي الغربي:

ظل الدرس اللساني الغربي متأثراً أيما تأثر بالفتح البنيوي تقعيداً وتطبيقاً، فلم تخرج تعريفاته للجملة عن مبدأ التفريق بين اللغة والكلام، وعليه فقد نظر إلى الجملة على أنها «كيانات لغوية مجردة»[12]، لا يمكن فهمها إلاّ من خلال فهم العلاقة التي تجمع العناصر المشكلة لها ، لذلك اللغة وفق هذا الطرح مثل لعبة الشطرنج، لا يهمنا شكلها ولا لونها والمادة التي صنعت منها، بقدر ما يهمنا الدور الذي تلعبه إلى جانب القطع الأخرى ضمن لعبة الشطرنج ككل.

وعلى هذا فالجملة ما هي إلاّ قواعد تكرارية ذات بنيتين، الأولى سطحية والثانية عميقة،وأن الثانية أحق بالتفسير دلالياً باعتبار أن التحويل التركيبي لا يتغير من معنى البنية العميقة، باعتبار أن البنية السطحية مشتقة أساساً من البنية العميقة بواسطة قواعد تحويلية، تتولد بموجبها مجموعة من التراكيب المختلفة بناء، المتفقة دلالة ومعنى، باعتبار أن هذه البنى السطحية هي في أصلها بنى محولة تركيبياً عن البنية الأم وهي البنية العميقة.

وبالنظر إلى الجانب النحوي للجملة فإن كل جملة لا تخرج عن عنصرين اثنين: «الموضوع (thème) ويدل على معنى يعرفه السامع لأنه غالباً ما يذكره في الجمل السابقة، والخبر(Rethéme) ويدل على حقيقة جديدة تتعلق بالموضوع المذكور»[13]، ومع

---

[11] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز.ص 405.

[12] محمد يونس علي:مقدمة في علم الدلالة والتخاطب. دار الكتاب الجديدة المتحدة.لبنان .ط1. 2004.ص 14.

[13] أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور. ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر. د/ط. 2012. ص 139.

وجود صور متعددة لهذا الخبر، الأمر الذي يفضي إلى تعدد التراكيب واختلاف المعنى، الذي هو في الأصل حصيلة إسناد الفعل للمركب الاسمي .

والحقيقة أن الدرس اللساني الغربي حافل بالنظريات اللسانيات التى أوجدت لنفسها مكاناً في هذا الحقل، والتي أسست لأطروحات مختلفة في العمق عن التصور اللساني لدو سوسير، ومن ذلك مدرسة براغ، ومدرسة كوبنهاغن، ومدرسة لندن، المدرسة التوليدية والتحويلية، وغيرها.